أكد أنه وجه الدعوة إلى جميع الأعضاء كافة للحضور

الغانم : اجتماعنا بالحكومة اليوم سيناقش استعداداتها لمواجهة أي طارئ أمني

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

اعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان مناقشة الوضع الامني في البلاد سيكون في الواحدة من بعد ظهر الغد في مكتب المجلس مشيرا الى انه وجه الدعوة الى الاعضاء كافة لحضور الاجتماع.

واضاف الغانم في تصريح للصحافيين في مجلس الامة امس ان الاجتماع سيناقش استعدادات الحكومة لمواجهة اي طارئ امني في ظل الاوضاع السياسية والامنية المتلاحقة في المنطقة.

وقال ان وزراء عدة سيحضرون الاجتماع منهم النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ووزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع ووزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير.

واوضح ان الاجتماع سيستعرض فحوى الطلب النيابي المتعلق بمناقشة الوضع الامني وجاهزية الاجهزة الحكومية المعنية لاي طارئ امني.

واشار الغانم الى الجلسات التي سيتم عقدها بشكل اسبوعي يومي الثلاثاء والاربعاء بدءا من الاسبوع المقبل حيث سيتم عقد جلسات في 16 و17 و 23 و24 و30 يونيو الجاري والاول من يوليو موضحا ان جلسة فض دور الانعقاد ستكون مطلع الشهر المقبل مالم يستجد اي امر يستدعي مد دور الانعقاد.

واضاف ان الترتيب الاولى يتمثل في عقد جلسات يوم الخميس الذي يعقب جلستي الثلاثاء جلستي الثلاثاء والاربعاء اذا تطلب الامر ذلك.

وبين ان هذا الترتيب لعقد الجلسات تم بالتنسيق بين رؤساء اللجان البرلمانية مشيرا الى ان جلسات رمضان ستفتتح بعد صلاة الظهر.

وحول قانون استقلالية القضاء اعلن الغانم انه تسلم المشروع اليوم « امس » ومن المقرر ان تعقد لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية اجتماعات ماراثونية للانتهاء منه مؤكدا ان المجلس سيبذل كل جهده من اجل اقرار القانون في دور الانعقاد الحالي وان اضطررنا لعقد جلسة خاصة لذلك.

ومن جانبه قال رئيس لجنة الاولويات البرلمانية النائب د . يوسف الزلزلة ان اللجنة اتفقت مع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم علي عقد جلسات في شهر رمضان المبارك لاجل الانتهاء من الاولويات المتفق عليها مع الحكومة واضاف ان المجلس سيعقد جلستين في ١٦ و١٧ الجاري كما سيتم عقد جلستين في ٢٣ و٢٤ الجاري ايضا وجلستين اخرتين احدهما في ٣٠ يونيو والجلسة الختامية في الاول من يوليو المقبل

واوضح الزلزلة ان المجلس يتجه نحو عشرة قوانين هي كاميرات المراقبة الامنية والجرائم الالكترونية ونهاية الخدمة للعسكريين والتعيين في الوظائف القيادية وجامعة جابر والحضانة العائلية والدبلوماسيين والخطة التنموية والعمالة المنزلية والاحداث بالاضافة الي الميزانيات

وذكر ان الحالة المالية للدولة ستكون في مطلع يوليو المقبل علي ان يعقبها في اليوم ذاته جلسة فض دور الانعقاد الجلسة الختامية .

■ الجلسات سيتم عقدها بشكل اسبوعي بدءا من الاسبوع المقبل وجلسات رمضان بعد الظهر

مرزوق الغانم

■ المجلس سيبذل كل جهده من اجل اقرار قانون استقلالية القضاء في دور الانعقاد الحالي

■ الزلزلة : اتفقنا على عقد جلسات رمضانية للانتهاء من الأولويات المتفق عليها مع الحكومة

لمناقشته قبل فض دور الانعقاد

«التشريعية»: نستعد لتجهيز قانون تنظيم القضاء

■ دشتي : القانون طال انتظاره وسيكون دون شك نقله نوعية حقيقية وانجازا جديدا للمجلس

جانب من اجتماع لجنة الشؤون التشريعية

اعلنت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن استعدادها لتجهيز قانون استقلالية القضاء ومخاصمة القضاء وذلك لادراجه على جدول اعمال جلسة مجلس الامة واقراره قبل فض دور الانعقاد الحالي

هذا وارجأت اللجنة مناقشة التعديل على بعض احكام المحاكم الجزئية المتعلقة بالحبس الاحتياطي وذلك الى حين حضور الجهات المختصة

وقال مقرر اللجنة النائب د. عبد الحميد دشتي ان لجنة الاولويات البرلمانية أوردت الى اللجنة التشريعية كتابا ترغب فيه بمناقشة قانون الاحداث واستقلالية القضاء مع ضرورة تجهيزهما في الايام المقبلة لادراجهما على جزول اعمال جلسات المجلس

وذكر دشتي لا مانع لدينا في اللجنة التشريعية من مواصلة العمل لانجاز قانون استقلالية القضاء نظرا لاهميته

واكد دشتي ان قانون استقلال القضاء طال انتظاره بعد تعطيل مقترحات بقوانين قدمت مني واخرين من الاعضاء لاستقلال القضاء ومخاصمة القضاة بما يحقق الامتيازات لرجال القضاء انتظارا لمشروع القانون الحكومي

وقال النائب دشتي في تصريح صحافي : وان تاخرت الحكومه الا ان ذلك كان مستحقا لتوافق السلطتين التنفيذيه والقضائيه عليه متوقعا ان يحيله رئيس المجلس بصفة الاستعجال للجنه التشريعيه المأمول منها عقد اجتماعات متواصله لمناقشته والجهات المعنيه ومن ثم اعداد التقرير وارفاقه بجدول مقارن ورفعه للمجلس قبل فض دور الانعقاد

ومع ذلك اصبح ملحاً استمرار جلسات المجلس لحين الانتهاء من الموازنه العامه للدوله والقوانين المنتظره على جدول الاعمال وقانون استقلال القضاء ومن ثم بده العطله البرلمانيه

وشدد النائب دشتي ان القانون بشكل اهمية قصوى لدولة المؤسسات وكلنا ثقة بتعجيل القراره من قبل مجلس الامه

فهو مطلب دستوري لكل قانوني وسيكون دون شك نقله نوعية حقيقية ليحسب للمجلس انجازا تاريخيا يضاف لسجل الإنجازات المتوالية التي حققها بالتعاون مع الحكومة

واضاف النائب دشتي ان بعد موافقة مجلس الوزراء على قانون إستقلال القضاء وطلب الحكومة صفة الإستعجال بإقراره ،فان تضمين القانون بابا لخاصمة القضاة اصبح مستحقا ايضا بذات القانون اويقانون مستقل ولاقرارهما بالتزامن

واضاف ان اللجنة فضلت ارجاء مناقشة قانون الحبس الاحتياطي الي حين حضور ممثلي المباحث الجنائية والنيابة العامة للتحقيقات

واكد دشتي ان اللجنة ستناقش يوم الاحد المقبل التعديلات على قانون الجرائم الالكترونية الذي اقر في الجلسة الماضية كمداولة اولى مشددا على انه قانون هام يمس الحريات ويساهم بضبط وسائل التواصل الاجتماعي .

■ فضلنا ارجاء مناقشة قانون الحبس الاحتياطي الي حين حضور ممثلي المباحث الجنائية والنيابة العامة

القضية مازالت عالقة والأمور لم تحل

الكندري : الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع البدون لم يف بالمطلوب منه

■ عدم فتح ملفات لكثير من ابناء الفئة ادى الى نشوء جيل لا يحمل ارقاما مدنية او بصمة

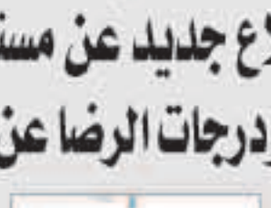
فيصل الكندري

■ ماذا قدم الجهاز من حلول عملية جذرية لأبناء البدون على الصعيد التعليمي او الصحي؟

قال النائب فيصل الكندري ان الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع غير محددي الجنسية "البدون" منذ انشائه في بداية نوفمبر 2010 حتى الساعة لم يف بالمطلوب منه وللأسف لم يكن عند حسن ظننا فالقضية لازالت عالقة والأمور لم تحل ومازال هذا الملف يؤرق ابناء البدون والشعب الكويتي برمته

واضاف الكندري ان "الجهاز المركزي لم يحل مشكلة "البدون" بل عقدها من خلال رفضه فتح ملفات للكثير من ابناء الفئة من دون أي أسانيد قانونية رغم ان مرسوم انشاء الجهاز رقم 2010/476 قد نص على ضرورة اتخاذ الاجراءات لمعالجة هذه القضية خلال خمس سنوات

مشيرا إلى أن عدم فتح ملفات لكثير من ابناء الفئة ادى الى نشوء جيل لا يحمل ارقاما مدنية او بصمة لدى الدولة أو أي اثبات يدل على وجوده في البلاد.

وتساءل الكندري ماذا قدم الجهاز من حلول عملية جذرية لأبناء هذه الفئة ان على الصعيد التعليمي او الصحي او الاجتماعي معتبرا بان السكوت لفترة عن المطالبة بحلول عملية لملف البدون انطلقت من وعود الجهاز ورئيسه القضائة التي أطلقها والتي وعد فيها لحل جذري لملف البدون

واكد الكندري ان خطوات الجهاز المركزي لمعالجة قضية البدون تسير ببطء ولا تصل الي طموح المطالبين بحل القضية وجمعيات حقوق الانسان الكويتية والمطلوب الاسراع بخطوات الحل الجذري والشامل ودعم الجهاز في تجاوز العقبات لكي يتحقق النجاح في حل قضية انسانية طال دراستهاعلي مدي عقود مضت.

وتمنى الكندري في ختام تصريحه بان يوضع هذا الملف في عهدة وزير الداخلية لحله بعد فشل الجهاز المركزي بذلك

على ان توضع خطة زمنية واضحة وصريحة المعالم للانتهاء من ملف البدون دون تظليل اعلامي وتزييف للحقائق وان تخرج بعد المدة الزمنية الممنوحة لها وزارة الداخلية لتعلن ماذا انجزت في الملف.

اجتمعت لمناقشة ميزانيتها بالاضافة للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية

«الميزانيات»: شركة صناعة الكيماويات البترولية سوّت ما يزيد على 50 % من ملاحظاتها

■ لابد من إعادة النظر في رفع مستوى النشاط التشغيلي الأساسي للشركة وهيكلتها ليكون مصدرا للربحية

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

صرح رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة قد اجتمعت لمناقشة ميزانيتي شركة صناعة الكيماويات البترولية والشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية للسنة المالية 2016/2015.

وبداية نفى العضو المنتدب للتخطيط والمالية في مؤسسة البترول الكويتية السيد / محمد الفرهود الخبر المنشور في إحدى الصحف المحلية عن وجود (أزمة في تمويل الوقود البيئي لعدم وجود ممولين خارجيين للمشروع بعدما قاربت شركة البترول الوطنية المالكة المشروع من إنفاق كامل حصتها في التمويل الداخلي للمشروع والمقدرة بمليار دينار) موضحا أن هناك رغبة وتنافسا في تمويل مشروع الوقود البيئي وقد تصل تغطية التمويل الخارجي له ضعف المبلغ المطلوب والمقدر بنحو 3 مليارات دينار.

وقدرت صافي أرباح شركة صناعة الكيماويات البترولية للسنة الجديدة بعد خصم المصروفات بـ 167.613.000 دينار (نحو مائة وسبعة وستين مليون دينار) كما أفاد ديوان المحاسبة أن الشركة جادة في تسوية ملاحظاتها خاصة وأنها قد سوّت ما يزيد عن 50% منها بشكل جزئي.

وأوضحت اللجنة انه ورغم تحقيق الشركة لهذه الأرباح إلا أنها أرباح من أنشطة غير تشغيلية وناتجة من أرباح شركات زميلة وتابعة تستثمر فيها الشركة علما أن صافي الخسائر التشغيلية يقدر بنحو 5 ملايين دينار.

وبينت اللجنة أنه لابد من إعادة النظر في رفع مستوى النشاط التشغيلي الأساسي للشركة وهيكلتها ليكون مصدرا للربحية لاسيما في ظل تحقيقها لخسائر مستمرة خلال السنوات المالية السابقة مع الأخذ في الاعتبار أن الدولة تتحمل كلفة الدعومات بدلا من مؤسسة البترول وشركاتها التابعة مما يساهم في خفض تكلفة الإنتاج

إذ لا يعقل أن تستثمر شركة صناعة الكيماويات البترولية في شركات مشابهة لها في النشاط الصناعي وتحقق تلك الشركات أرباحا رغم إنتاجها لكميات أقل بكثير مما تنتجه (الصناعات الكيماويات البترولية) في ظل موجة انخفاض أسعار المنتجات البترولية والكيماوية في الأسواق العالمية.

وناقشت اللجنة تقديرات ميزانية الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية للسنة المالية المقبلة ومن المقدر أن تبلغ صافي خسائر الشركة بعد خصم المصروفات بـ 285.065.000 دولار (نحو مائتي وخمسة وثمانين مليون دولار أمريكي) بسبب انخفاض متوسط أسعار بيع النفط والغاز وأفاد ديوان المحاسبة أن الشركة قد تلافت نحو 50% من ملاحظاتها المسجلة بشكل جزئي.

■ شركة الاستكشافات البترولية الخارجية لم تبذل أي جهود لتحسين أعمالها أو تطويرها بما يساهم في تعزيز أرباحها

النتائج نهاية اغسطس المقبل

المضاحكة: استطلاع جديد عن مستويات الثقة في مجلس الأمة ودرجات الرضا عن الأداء الحكومي

■ تقارير برلمانية خاصة بالقوانين التي اقرها المجلس وأداء النواب في كل دائرة

خالد المضاحكة

■ سيطبق على عينة مقدارها 500 مفردة موزعة توزيعا علميا بشكل يراعى فيه البنية الجغرافية للوطن

أعلن رئيس مركز اتجاهات للدراسات والبحوث خالد المضاحكة أن وحدة استطلاعات الرأي بالمركز تعمل حاليا على اعداد استطلاعا للرأي العام الكويتي خلال الشهرين المقبلين بهدف الكشف عن مدى ثقة المواطن الكويتي في مجلس الأمة الحالي ودرجات الرضا حول الأداء الحكومي لتنشر نتائجه في اغسطس المقبل.

كما سيصدر في نفس الاتجاه تقارير برلمانية خاصة بالقوانين التي اقرها المجلس وأداء النواب في كل دائرة إضافة إلى تقارير تتناول الأداء الحكومي وتشمل اداء كل وزير على حدا.

وقال المضاحكة إن الاستطلاع الذي سيتم اجراؤه هو أحد الأليات العلمية التي يستند اليها «اتجاهات» للكشف عما يجول بخاطر الرأي العام من فترة لأخرى إزاء القضايا الهامة التي تشغل الفكر المجتمعي.

موضحا انه سيطبق على عينة مقدارها 500 مفردة موزعة توزيعا علميا بشكل يراعى فيه البنية الجغرافية للوطن والخصائص الديموغرافية للمبحوثين في الدوائر الانتخابية الخمس.

ولفت المضاحكة في تصريحه إلى ان ثقة المواطن في البرلمان ومستوى درجة الرضا عن الاداء الحكومي تتولد تلقائيا من خلال شبكة العلاقات التفاعلية مع الأفراد والمجتمع المحلي ويترتب عليها ارتفاع مستوى المشاركة المدنية والسياسية في كافة القطاعات وبالتالي تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التكامل الاجتماعي والاستقرار الديمقراطي الذي يرغب فيه الجميع.

منوها ان الهدف الرئيسي من ذلك الاستطلاع هو التأكد من مستويات رضا المواطن تجاه الاداء الحكومي ودرجات الثقة لدى المواطن تجاه الأداء النيابي الحالي أيضا.